المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 15 تشرين الأول/ أكتوبر، 2025

إدارة مياه نهر العاصي:
اختبار للسيادة أم فرصة للتكامل الإقليمي؟

أحمد حج أسعد

إدارة مياه نهر العاصي: اختبار للسيادة أم فرصة للتكامل الإقليمي؟

سلسلة: تقييم حالة

15 تشرين الأول/ أكتوبر، 2025

أحمد حج أسعد

باحث أول ومدير مركز Geo Expertise في جنيف. متخصص في حوكمة المياه والأحواض العابرة للحدود في الشرق الأوسط. تسلّط أبحاثه الضوء على قضايا السيادة والأمن المائي، وتقترح بدائل لتحقيق تعاون إقليمي عادل ومستدام.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

ملخص تنفيذي 1

مقدمة 1

أولًا: حوض العاصي جغرافيًّا 2

ثانيًا: بين الواقع السياسي والتحصيل المرحلي: حوض العاصي نموذجًا 4

ثالثًا: اقتسام مياه حوض العاصي بين سورية ولبنان: منهجية التحصيل المرحلي 4

رابعًا: اتفاقية عام 2002: بين التشكيك السياسي والمرتكزات القانونية 5

خامسًا: مسألة المياه الجوفية: ضعف الاتفاقية أم غياب الإرادة السياسية؟ 6

سادسًا: تأخّر تنفيذ مشروع سدّ الهرمل: بين التبريرات الظرفيّة والتحديات البنيويّة 8

سابعًا: قراءة في حادثة عام 2013 وتداعياتها على العلاقات اللبنانية – السورية 9

ثامنًا: حوض العاصي بوصفه فضاءً جيوسياسيًّا: الديناميات السورية – التركية 10

تاسعًا: حوض العاصي بين التحديات السياسية وفرص الحوكمة الإقليميّة 10

خاتمة 11

المراجع 12

ملخص تنفيذي

يُعدّ حوض نهر العاصي مورداً مائيًا استراتيجيًا عابرًا للحدود؛ إذ ينبع من لبنان، ويعبر الأراضي السورية، ويصبّ في البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي التركية. وقد تأثّرت إدارة مياهه على نحو مباشر بالتقلّبات السياسية الإقليمية، حيث طغت الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية على المقاربات الفنية والتنموية، ما أضعف التنسيق بين الدول المتشاطئة، وأسهم في تدهور نوعية المياه وكمّيتها.

انعكست التحوّلات السياسية الإقليمية في مطلع الألفيّة الثالثة، ولا سيّما تراجع النفوذ السوري في لبنان، وتقارب دمشق مع أنقرة وتنازلها الضمني عن مطالبتها التاريخية بلواء إسكندرون، في سلسلة من التطورات الثنائية، كان أبرزها توقيع اتفاقية بين سورية ولبنان عام 2002، وتدشين سدّ الصداقة على الحدود السورية – التركية عام 2011، وذلك قبيل اندلاع الثورة السورية. وقد تميّز التفاوض اللبناني – السوري باتّباع الطرف اللبناني نهجًا تدريجيًّا في تحصيل حقوقه المائية منذ توقيع الاتفاقية الأولى عام 1994، بما يتماشى مع السياق السياسي السائد، وصولًا إلى اتفاقية عام 2002 التي راعت المصالح اللبنانية وتوافقت مع المبادئ العامة للقانون الدولي للمياه، على الرغم من محدوديّة تنفيذها فعليًا.

مقدمة

ينبع نهر العاصي من منطقة الهرمل شمال لبنان، ويعبر الأراضي السورية، قبل أن يصبّ في البحر الأبيض المتوسط عبر إقليم إسكندرون (هاتاي). ويُعدّ هذا الحوض مورداً مائيًا استراتيجيًّا؛ إذ إنه ركيزة أساسية للزراعة والصناعة في سورية، ويمثّل مصدرًا مائيًا محدودًا لكنّه بالغ الأهمية بالنسبة إلى لبنان وتركيا.

غير أنّ التفاوت في توزيع الجريان المائي ومساحة الحوض بين الدول الثلاث، إلى جانب التباينات السياسية والمؤسسية، جعل اقتسام مياهه قضية شائكة تثير تحديات قانونية وتنموية وجيوسياسية متداخلة. ويشكّل حوض العاصي حالة نموذجية لفهم تعقيدات إدارة الموارد المائية المشتركة في سياقات جيوسياسية هشّة، حيث تتقاطع اعتبارات السيادة الوطنية مع ضرورات التنمية ومتطلبات التوازنات الإقليمية[1].

وفي ظلّ محدودية الثقة بين الأطراف وغياب آليات قانونية ملزمة لتسوية النزاعات المائية، مرّ المسار التفاوضي بين لبنان وسورية بمحطات مفصليّة تأثّرت مباشرة بالتطورات السياسية والإقليمية. ففي المرحلة الأولى هيمنت دمشق على القرار اللبناني، لكن منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بدأت ملامح توازن تفاوضي نسبي تتشكّل. وفي هذا الإطار، تبنّى الجانب اللبناني نهجًا تدريجيًّا لتحصيل حقوقه المائية، بوصفه خيارًا واقعيًّا، عبر استراتيجية تفاوضية مرحلية تقوم على التحصيل المتدرّج للحقوق من خلال خطوات تقنية ومؤسسية، تُراكم التفاهم بدلًا من الصدام. وقد تُوّج هذا المسار بتوقيع اتفاقية مائية ثنائية بين لبنان وسورية عام 2002، مراعيةً الاعتبارات القانونية والفنية، ومقتربةً في صياغتها من المعايير الدولية، لا سيّما تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لعام 1997. ومع ذلك، ظلّت الاتفاقية دون تنفيذ فعلي، نتيجة الهواجس الأمنية والتجاذبات السياسية وضعف البنى المؤسسية وغياب الإرادة السياسية.

وعلى الرغم من اقتصار الاتفاقية على الطرفَين اللبناني والسوري، فإنّ أيّ مقاربة شاملة لحوض نهر العاصي لا يمكن أن تغفل الطرف التركي. فقد اتّسمت العلاقة السورية – التركية إزاء هذا الحوض بطابع سياسي أكثر منه مائي، في ظلّ النزاع التاريخي حول إقليم إسكندرون الذي يعبره النهر قبل وصوله إلى

1 Mark Zeitoun and Naho Mirumachi, "Transboundary Water Interaction I: Reconsidering Conflict and Cooperation," *International Environmental Agreements*, vol. 8, no. 4 (2008), pp. 297–316.

البحر[2]. وظلّت دمشق ترى أنّ النهر بكامله يقع ضمن أراضيها التاريخية، رافضةً الاعتراف الرسمي بسيادة أنقرة على الإقليم. إلا أنّ التحولات الإقليمية، لا سيّما بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وما تلاها من عزلة دولية للنظام السوري، دفعت دمشق إلى تبنّي نهج أكثر براغماتية بحثًا عن شركاء، تُوّج بتوقيع اتفاقية لبناء "سدّ الصداقة" على الحدود السورية – التركية عام 2011، في خطوة مثّلت اعترافًا ضمنيًّا بسيادة تركيا على إسكندرون (هاتاي)، بما يتوافق مع المعطيات الجيوسياسية الجديدة.

تهدف الورقة إلى تحليل السياق الجغرافي – السياسي لحوض نهر العاصي، وفهم أثر التحولات السياسية في لبنان وسورية في مسار التفاوض بشأن اقتسام مياهه. وتقيّم الاتفاقية بين البلدين من منظور قانوني مقارن، بالاستناد إلى انسجامها مع مبادئ القانون الدولي للمياه، لا سيّما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997. وتعمل أيضًا على تشخيص التحديات التي تعيق تنفيذ الاتفاق، لتخلص إلى اقتراح آليات عملية لتفعيله وتعزيز أطر التعاون الفني والمؤسساتي بين الدول المتشاطئة. كما تدعو الورقة إلى تعزيز الحوكمة الوطنية للمياه، وإرساء حوكمة إقليمية قائمة على التعاون الفني والدبلوماسي بين الدول الثلاث، بعيدًا عن التجاذبات السياسية. وتؤكد ضرورة تبنّي استراتيجية تنموية متكاملة تشمل إعادة الإعمار في سورية، وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في لبنان، واستكمال تشغيل سدّ الصداقة (سورية – تركيا) بما يضمن استخدامًا مستدامًا وعادلًا وآمنًا لموارد المياه.

وتعتمد المقاربة على منهج متعدّد التخصصات يجمع بين التحليل الجغرافي – السياسي، والتحليل القانوني – المؤسساتي، ودراسة السياسات العامة، مستندةً إلى مصادر رسمية، وتحليل مضمون الاتفاقيات ذات الصلة. ويهدف ذلك إلى تقديم قراءة شاملة لمسار اقتسام مياه العاصي بين لبنان وسورية، واستكشاف آفاق التعاون الإقليمي المستقبلي في هذا المجال الحيوي.

أولًا: حوض العاصي جغرافيًّا

يُعدّ حوض العاصي موردًا مائيًّا مشتركًا بين ثلاث دول، هي لبنان وسورية وتركيا، وتبلغ مساحته الإجمالية نحو 24870 كيلومترًا مربعًا، موزّعة على النحو التالي: 2205 كيلومترات مربعة في لبنان (9 في المئة)، و17110 كيلومترات مربعة في سورية (69 في المئة)، و5552 كيلومترًا مربعًا في تركيا (22 في المئة). ويمتدّ النهر الرئيس، نهر العاصي، على طول 610 كيلومترات تقريبًا[3]، إذ إنه ينبع من عين الزرقا في منطقة الهرمل شمالي لبنان، ويجتاز الأراضي السورية قبل أن يصبّ في البحر الأبيض المتوسط قرب بلدة سمنداغ (المعروفة سابقًا باسم السويدية) في تركيا. ويتميّز الحوض بغنى مياهه السطحية، من ينابيع وأنهار وجداول تتوزّع على امتداد كامل مساره.

يتّسم الحوض بتباين واضح في خصوبة التربة وكميات الهطول المطري، ما يعكس تنوعًا بيئيًّا ومناخيًّا داخله. ويشتهر بتعدّد مكوّناته الاجتماعية وغنى نسيجه العرقي والديني (ينظر الخريطة 1)[4].

ومن منظور الجغرافيا الجيوسياسية، يحتلّ حوض العاصي موقعًا جيوستراتيجيًّا محوريًّا في سورية، حيث تتركّز فيه معظم الصناعات الثقيلة، مثل معامل الأسمدة ومصفاة تكرير النفط والصناعات التحويلية، وغير ذلك. ويُعدّ أيضًا عقدةً رئيسةً لشبكات النقل في سورية، إذ يتقاطع فيه الطريقان الدوليان أم4 - M4 وأم5 - M5، إضافة إلى خطّ السكك الحديدية الذي يربط بين حلب ودمشق من جهة، وحلب واللاذقية من جهة أخرى[5].

---

2 Jeroen Warner, "The Struggle over Turkey's Ilısu Dam: Domestic and International Security Linkages," in: E. Mostert & J. Warner (eds.), *International Water Security* (Berlin: Springer, 2012), pp. 171–190.

3 Mohamed Al Dbiyat & Bernad Geyer, "Topography and Hydrography: The Orontes, a Complex River," in: Ronald Jaubert et al. (eds.), *Atlas of the Orontes River Basin*, 2nd ed. (Geneva: IHEID & Geo Expertise, 2022), pp. 9–18.

4 Ahmed Haj Asaad, "Bassin de l'Oronte: L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction," PhD Theses, University of Lausanne, Lausanne - Switzerland, 2022.

5 Ibid.

وفي المقابل، يتّخذ الحوض طابعًا طرفيًا في لبنان وتركيا، حيث يشكّل مناطق هامشية ضمن النطاقَين الإداري والاقتصادي للبلدَين (ينظر الخريطة 1).

الخريطة (1)

الموقع الاستراتيجي والتنوّع الإثني - الديني لحوض نهر العاصي

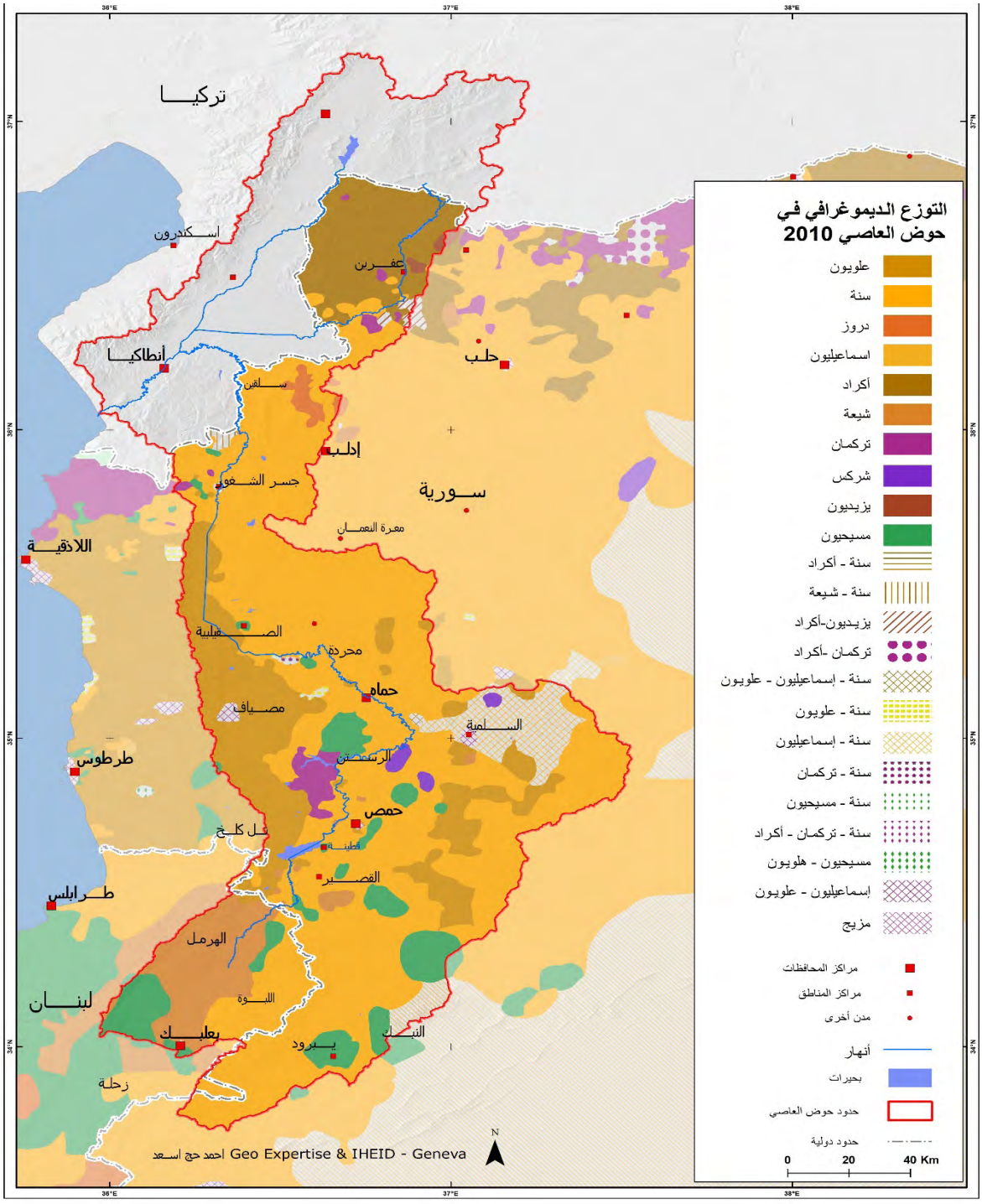

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث، استنادًا إلى:
Ahmed Haj Asaad, "Bassin de l'Oronte: L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction," PhD Theses, University of Lausanne, Lausanne - Switzerland, 2022, p. 2.

ثانيًا: بين الواقع السياسي والتحصيل المرحلي: حوض العاصي نموذجًا

بدأت المفاوضات حول اقتسام مياه نهر العاصي منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين، غير أنّ التوصّل إلى اتفاق نهائي لم يتحقق إلّا عام 2002. ويُعزى هذا التأخير إلى تأثّر المفاوضات بالسياقات السياسية التي ميّزت العلاقات السورية – اللبنانية خلال العقود السابقة. وقد جرت في إطار سياسي مركّب يمكن تمييزه عبر مرحلتين أساسيتين، تعكسان تطوّر طبيعة النفوذ السوري في لبنان وتأثيره المباشر في موازين القوة التفاوضية:

1. **المرحلة الأولى (1974-1995):** اتّسمت هذه المرحلة بهيمنة استخباراتية – عسكرية شبه مطلقة على الشأن اللبناني من جانب المنظومة السياسية المركزية التي حكمت سورية طيلة عقود، في ظلّ استراتيجية إقليمية هدفت إلى ترسيخ حضورها السياسي والاقتصادي في المشرق العربي. وقد انعكست هذه الهيمنة على طبيعة العلاقة التفاوضية، حيث كان الموقف اللبناني ضعيفًا نسبيًا، ما قلّص قدرته على التفاوض حول حقوقه المائية بِحُرّية وفاعلية.

2. **المرحلة الثانية (1995-2002):** شهدت هذه المرحلة بداية انحسار تدريجي لنفوذ المنظومة السياسية السورية في لبنان، بالتزامن مع صعود فاعلين لبنانيين جدد، في مقدّمتهم "حزب الله". وأدّى هذا التحوّل إلى إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية في لبنان، ما أتاح مجالاً أوسع للحوار السياسي والمائي مع الجانب السوري. وقد انعكس ذلك إيجابيًّا على تحسين شروط التفاوض لمصلحة لبنان.

تركت هذه التحولات السياسية أثرًا مباشرًا في مسار المفاوضات، وأسهمت في التوصل إلى اتفاقية عام 2002، التي اعتُبرت أكثر توازنًا وإنصافًا للبنان مقارنةً بصيغة اتفاقية عام 1994، سواء من حيث توزيع الحصص المائية أو الاعتراف بحقوق لبنان بوصفه دولة متشاطئة.

ثالثًا: اقتسام مياه حوض العاصي بين سورية ولبنان: منهجية التحصيل المرحلي

وجّه السياسيون والخبراء انتقادات واسعة لاتفاقية عام 1994 بين لبنان وسورية، معتبرين أنّها أُبرمت في ظلّ هيمنة سياسية واستخباراتية سورية قوية على القرار اللبناني، وقد أخلّ ذلك بتوازنها وأفضى إلى صيغة منحازة إلى الجانب السوري. فقد نصّت الاتفاقية على أن تكون حصة لبنان 80 مليون متر مكعب سنويًا من المياه، شريطة أن يتجاوز تدفّق النهر عند محطة قياس جسر الهرمل 400 مليون متر مكعب في السنة. أمّا إذا انخفض التدفّق عن هذا الحد، فتُحدَّد حصته بنسبة 20 في المئة من إجمالي التدفّق السنوي[6].

استمرّت المشاورات الفنية بين البلدين حول استخدام مياه الحوض واقتسامها، غير أنّ تراجع النفوذ السوري في الساحة اللبنانية بعد عام 1995 أدى إلى تغيّر موازين القوى، ما انعكس على تعديل الحصة اللبنانية بموجب الملحق الإضافي لعام 1997. وقد نصّ هذا الملحق على استبعاد مياه الأحواض المغلقة (اليمّونة، اللّبوة، ورقش، جباب الحمر، مرجحين)، والتي تقدَّر بنحو 16 مليون متر مكعّب، من حساب الكمية المخصّصة للبنان وفقًا لاتفاقية عام 1994. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة البلاد الفعلية من نحو 80 إلى 96 مليون متر مكعب سنويًّا[7].

وقد تُوّج هذا النهج بتوقيع اتفاقية عام 2002 بين سورية ولبنان[8]، التي كرّست اتفاقية عام 1994 وملحق عام 1997، إضافةً إلى محاضر الجلسات الفنيّة في الفترة 1997 - 2002. وقد منح الاتفاق لبنان عدة مزايا، أبرزها ما يلي:

6 François Zwahlen et al., "Groundwater Flows in the Orontes River Basin and Groundwater in the Syria–Lebanon Water Sharing Agreement," paper presented at Diktas: Karst without Boundaries Conference, Trebinje, Bosnia and Herzegovina, June 2014.

7 Christopher Peterson, "On the Need for Including Groundwater Allocation in Future Negotiations on the Orontes," *Journal of Water Resource and Protection*, vol. 14, no. 11 (2022), pp. 731–739, accessed on 9/10/2025, at: https://acr.ps/1L9BOZn

8 Republic of Lebanon & Syrian Arab Republic, *Agreement on the Sharing of Orontes River Waters* (2002).

1. إنشاء سدّ بسعة تخزينية تبلغ 27 مليون متر مكعب بعد نبع "عين الزرقاء"، بهدف تزويد ضفّتَي النهر بالمياه وتغذية شبكة ريّ تمتد على مساحة 3 آلاف هكتار.
2. إنشاء سدّ متعدّد الأغراض بسعة 37 مليون متر مكعب أعلى "جسر الهرمل"، لتأمين مياه الشرب وريّ أراضٍ جديدة بمساحة 3800 هكتار، إضافةً إلى توليد الطاقة الكهربائية.
3. تغطية مشاريع الريّ المقترحة لمساحة إجمالية تُقدَّر بـ 6800 هكتار في منطقتَي الهرمل والقاع.

وعلى الرغم من التقدّم المحرز على مستوى الاتفاقيات، يظل استخدام لبنان الفعلي لمياهه ضمن حوض العاصي محدودًا، إذ إنه لا يتجاوز 25 في المئة من حصّته السنوية، يُستخدم منها نحو 23 في المئة لأغراض الشرب، في حين يخصَّص الباقي للريّ. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أنّ المساحات المروية في الجانب اللبناني من الحوض لا تتجاوز 1703 هكتارات، ما يعكس ضعفًا في البنية التحتية المائية وصعوبات في تنفيذ المشاريع المقترحة.

رابعًا: اتفاقية عام 2002: بين التشكيك السياسي والمرتكزات القانونية

لا تزال بعض الأصوات السياسية والأكاديمية، مثل تمام القيسي[9]، تشكّك في شرعية اتفاقية اقتسام مياه العاصي المُوقَّعة بين سورية ولبنان، معتبرةً أنّ توقيعها جرى في ظلّ استمرار تأثير الاستخبارات السورية في القرار اللبناني، ومطالبةً بإلغائها أو إعادة التفاوض بشأنها. إلا أنّ هذا الطرح يتجاهل التحولات السياسية وتغيّر موازين القوى التي بدأت تتبلور في لبنان آنذاك؛ ففي الفترة التي سبقت توقيع الاتفاقية كان النفوذ السوري قد بدأ يتراجع، فقد أدى حزب الله دورًا في الحدّ من قدرة النظام السوري على التحكّم في القرار اللبناني، خصوصًا في القضايا المتعلّقة باقتسام مياه حوض العاصي. وبناءً عليه، يمكن القول إنّ الاتفاقية لم تُبرَم في سياق احتلال مباشر أو غياب كامل للإرادة الوطنية اللبنانية.

أما من الناحية القانونية، فتُعدّ الاتفاقية اتفاقًا شرعيًّا، أبرمته المؤسسات الرسمية في الدولتين، وصُدِّق عليه وسُجِّل لدى الأمم المتحدة. وهي تتوافق في جوهرها مع مبادئ القانون الدولي، لا سيّما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير ملاحية. وتبرز في هذا السياق عدّة عناصر تجعل الاتفاقية الثنائية متوافقة مع المرجعية الدولية، من أبرزها:

التركيز على مبدأ الانتفاع المشترك والعادل من الموارد المائية، بما يحقق الأمن المائي للشعبَين.

الاهتمام بالبُعد البيئي وحماية النظام الإيكولوجي للحوض النهري، من منبعه إلى مصبّه، بما يتوافق مع مبدأ الحفاظ على المجرى الطبيعي للمياه.

الالتزام بمبدأ "الانتفاع المنصف والمعقول"، المنصوص عليه في المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، والذي يدعو إلى مراعاة العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والبيئية، إلى جانب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاطئة.

التأكيد على مبدأ منع التسبب في أضرار جسيمة، وتعزيز المنفعة المشتركة، إلى جانب التنصيص على تبادل البيانات والمعلومات بين الدول المتشاطئة.

9 Tammam Kaissi, "Invalidating the Orontes River Treaty in the Context of Middle Eastern Politics," *Georgetown International Environmental Law Review*, vol. 26 (2014), pp. 175–190.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ اتفاقية عام 2002، على الرغم من الجدل السياسي المحيط بظروف توقيعها، تستند إلى مرتكزات قانونية وفنية تجعلها اتفاقًا مشروعًا ومتناغمًا مع القانون الدولي للمياه. كما أنّ تضمينها لمحاضر جلسات وتعديلات لاحقة يمنحها طابعًا مؤسسيًا يعكس درجة من الاستقرار في إدارة الموارد المائية المشتركة.

خامسًا: مسألة المياه الجوفية: ضعف الاتفاقية أم غياب الإرادة السياسية؟

تنصّ اتفاقية اقتسام مياه نهر العاصي بين سورية ولبنان على حظر حفر الآبار الجديدة في الجانب اللبناني، وإغلاق جميع الآبار التي حُفرت بعد عام 1994، إضافةً إلى فرض قيود على الحفر ضمن مسافة 500 متر من مجرى النهر و1500 متر من منابع الينابيع[10]. وعلى الرغم من أنّ الاتفاقية لم تتطرّق صراحةً إلى الجانب السوري، فإنّ التشريعات الوطنية السورية تمنع، أيضًا، حفر الآبار في المناطق القريبة من مجرى النهر[11].

غير أنّ الواقع الميداني يُظهر استمرار حفر الآبار وتوسّع المساحات المروية على جانبَي الحدود، إلى جانب الزيادة المتواصلة في عدد الآبار، ما يعكس ضعف الالتزام ببنود الاتفاقية والتشريعات المحلية ذات الصلة (ينظر الخريطة 2).

10 Republic of Lebanon & Syrian Arab Republic.

11 Ministry of Water Resources – Syria, *Groundwater Regulation Law* (Damascus: 1999).

الخريطة (2)

توزيع كثافة الآبار وتموضع نبع عين الزرقا

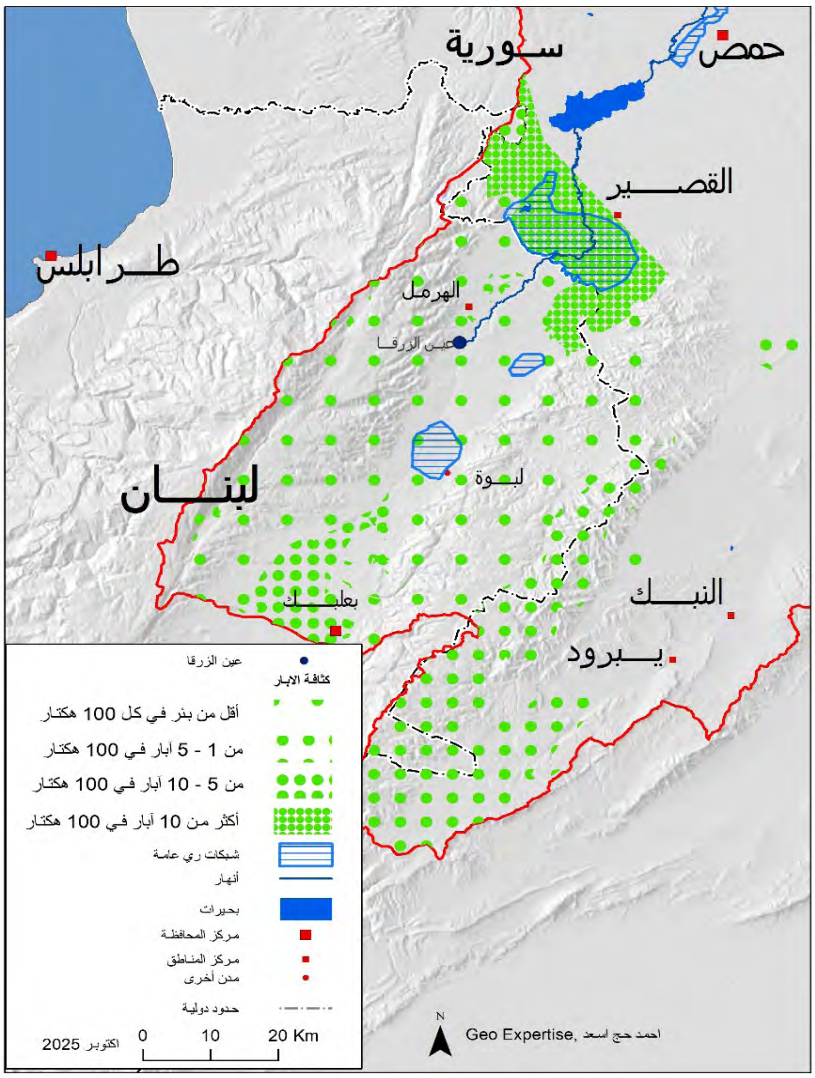

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث، استنادًا إلى:
Ahmed Haj Asaad, "Hydropolitics and Peacebuilding in Syria's Reconstruction: Towards a New Economic–Environmental Model of Regional Water Sharing," paper presented at Syria After Assad workshop, The Project on Middle East Political Science (POMEPS), forthcoming 2025.

وفي السياق السوري، استُخدمت الموارد المائية، في ظلّ السلطة السورية قبل عام 2024، باعتبارها أداة لترسيخ النفوذ السياسي، من خلال توظيفها في تعزيز الولاءات المحليّة وتمويل شبكات الزبائنية[12]. ولم تقتصر هذه الممارسات على الأراضي السورية، بل امتدّت إلى الداخل اللبناني خلال فترة الهيمنة السورية عليه، من خلال الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية، ما أسهم في نشوء شبكات مصالح عابرة للحدود[13] ألغت الحواجز الرسمية لتحقيق مصالحها. وقد استفادت هذه الشبكات من الزراعة غير المشروعة وعمليات التهريب، بما في

12 أحمد حج أسعد، "الأمن المائي العربي بين الإدارة المؤسساتية والإرادة السياسية: دراسة حالة سورية"، **حكامة**، مج 5، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 2024)، ص 40 - 66، شوهد في 2025/10/9، في: https://doi.org/10.31430/EMBD6273

13 Kanj Hamade et al., "De part et d'autre de la frontière libano-syrienne: Les mutations de l'agriculture du Haut Oronte," *Confluences Méditerranée*, no. 92 (2015/1).

ذلك تهريب مدخلات الإنتاج الزراعي المدعومة من سورية إلى لبنان. ووُظّف جزء من العوائد المالية الناتجة من هذه الأنشطة لتوسيع المساحات المروية عبر تحويل الأراضي البعلية إلى أراضٍ مروية في كِلا البلدين، الأمر الذي عزّز النفوذ الاقتصادي لشبكات مرتبطة بالنظام السوري. وقد تجلّى ذلك في شراء مساحات واسعة من الأراضي أو استئجارها[14]؛ فعلى سبيل المثال، يمتلك أحد اللبنانيين المقرّبين من النظام السوري نحو 380 هكتارًا في منطقة مشاريع القاع، في حين لا تتجاوز ملكية المزارعين المحليين هناك متوسط 10 هكتارات، ولا تتعدى 1.5 هكتار في أوساط المزارعين اللبنانيين عمومًا[15].

أسهمت هذه الممارسات في استنزاف المخزون المائي الجوفي وتراجع منسوبه، إضافةً إلى تغيّر مسارات التدفّق وجفاف عدد من الينابيع، خصوصًا في المناطق الحدودية بين سورية ولبنان[16]. وقد انعكس ذلك سلبيًا على حجم التدفق السنوي لنهر العاصي، الذي يُقدَّر بنحو 400 مليون متر مكعب، في حين تصل كميات المياه الجوفية الوافدة من لبنان إلى سورية سنويًا إلى نحو 65 مليون متر مكعب[17].

تشير هذه الوقائع إلى أنّ الإشكال الرئيس لا يكمن في ضعف نصوص الاتفاقية أو قصور الأطر القانونية الوطنية، بل في غياب الإرادة السياسية الفعلية للتنفيذ وضبط استغلال الموارد المائية المشتركة، في لبنان وسورية على حد سواء.

سادسًا: تأخّر تنفيذ مشروع سدّ الهرمل: بين التبريرات الظرفيّة والتحديات البنيويّة

بعد الشروع في أعمال بناء سدّ الهرمل على نهر العاصي في منطقة الهرمل، تعرّض المشروع للقصف الإسرائيلي خلال حرب تموز/ يوليو 2006، ما أدّى إلى توقّف الأعمال. وقد زادت الخلافات بين الحكومة اللبنانية والشركة المنفّذة حول تقدير حجم الأضرار والخسائر من تعقيد الموقف، فتوقَّفت أعمال البناء، وكان ذلك أحد الأسباب المباشرة لتأخّر استئناف المشروع.

غير أنّ التحليل الموضوعي يشير إلى أنّ توقّف المشروع لا يُعزَى فقط إلى هذا العامل الخارجي، بل يرتبط أيضًا بسلسلة من الإشكالات البنيوية في نظام الحوكمة في لبنان. من أبرزها:

1. وجود تعقيدات قانونية وإجرائية تتعلّق بعملية استملاك الأراضي اللازمة للمشروع.
2. تنامي المخاوف من نشوء نزاعات اجتماعية محلّية نتيجة التغيّرات المكانية والاقتصادية المحتملة المترتّبة على تنفيذ المشروع.

وفي هذا السياق، يعبّر عدد من المزارعين المتأثّرين بالمشروع عن تساؤلات مشروعة تتعلّق بمسألة العدالة المائية، من قبيل: "لماذا تُغرق أراضينا لتأمين مياه الريّ لأراضٍ في مناطق أخرى؟". ويعكس هذا الطرح شعورًا بالتهميش وتغليب المصالح المركزية على حساب الحقوق المحلية.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إجراء تقييم شامل للآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع، ووَضْع آليات تعويض عادلة ومنصفة تضمن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، وتسهم في تحقيق تنمية متوازنة؛ إذ إنّ غياب هذه المقاربة الشاملة قد يؤدي إلى نشوء بؤر توتر اجتماعي – سياسي كامنة، تهدد الأمن المحلي وتمتد آثارها إلى ما وراء الحدود، لا سيّما في السياقات الهشّة والمعرّضة للنزاع، كما هو الحال في حوض نهر العاصي.

14 Ibid.

15 Ibid.

16 Zwahlen.

17 Ibid.

سابعًا: قراءة في حادثة عام 2013 وتداعياتها على العلاقات اللبنانية – السورية

تُعدّ المياه عنصرًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في العلاقات السورية - اللبنانية، خصوصًا فيما يتعلق باستخدامات نهر العاصي. إذ تعتمد سورية على خمس قنوات لريّ شبكة القصير، جميعها تستمد مياهها من النهر داخل الأراضي اللبنانية. وينطبق الأمر ذاته على قناة تغذية سدّ زيتا، التي تُعدّ من المنشآت الحيويّة في المنطقة. كما تقع محطّة العميري، المخصصة لتأمين مياه الشرب لمدن حماة والرستن وسلمية، إضافة إلى أكثر من 65 قرية وبلدة سوريّة، في موقع حسّاس على مقربة من الحدود اللبنانية – السورية، ما يجعلها عرضة لتقلبات السياقَين السياسي والأمني بين البلدين.

وقد شَهِدَ عام 2013 حدثًا مفصليًا في هذا الإطار، حين لجأت بعض الأطراف اللبنانية إلى استخدام المياه بوصفها سلاحًا سياسيًّا – عسكريًّا، من خلال قطع تدفّق المياه عن القنوات الخمس؛ بهدف الضغط على مناطق سورية مصنَّفة مؤيّدة للمعارضة[18]، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض كبير في المساحات المرويّة (ينظر الخريطة 3). ومثّل هذا الاستخدام الرمزي والفعلي للمياه بوصفها وسيلةً "عقابية" مصدر قلق بالغ لدى الجانب السوري، خصوصًا فيما يتعلّق باحتمال تكرار مثل هذا السلوك مستقبلًا.

في ضوء هذه الحادثة، يُنظر إلى التحكّم في المياه المشتركة بوصفه أداة سياسية محتملة قد تُستغل في حالات النزاع، وهو ما يعزّز الحاجة إلى أطر قانونية ومؤسسية مستقرة تضمن إدارة عادلة وآمنة للمياه العابرة للحدود، تحصّنها من الاستغلال السياسي أو الاستخدام العدائي خلال فترات التوتّر.

الخريطة (3)

تطوّر المساحة المروية في القصير في الفترة آب/ أغسطس 2010 - آب/ أغسطس 2013

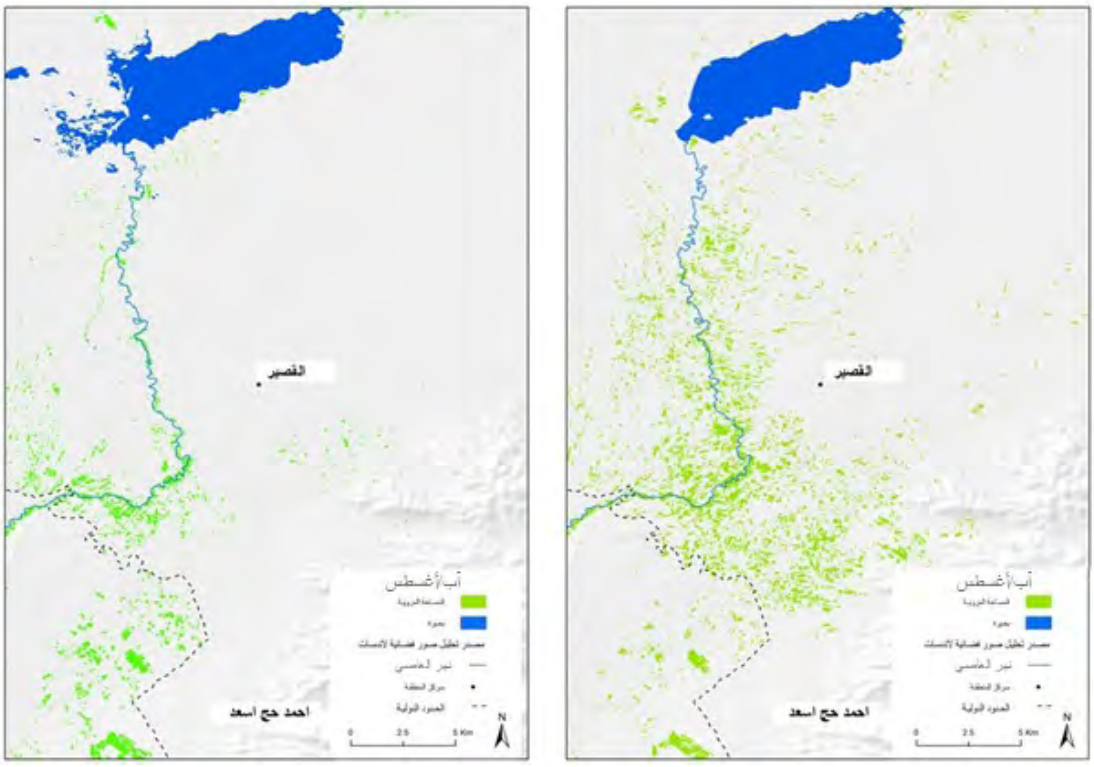

المصدر: الخريطة من إعداد الباحث، استنادًا إلى:
Haj Asaad, "Bassin de l'Oronte: L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction."

18 Ahmed Haj Asaad & Ronald Jaubert, "Geostrategic Stakes and the Impact of the Conflict in the Orontes River Basin," *Confluences Méditerranée*, vol. 89, no. 2 (2014).

ثامنًا: حوض العاصي بوصفه فضاءً جيوسياسيًّا: الديناميات السورية – التركية

اقتصرت اتفاقية اقتسام مياه نهر العاصي الموقّعة بين لبنان وسورية على هذين الطرفين فقط، من دون أن تشرك تركيا، التي تُعدّ دولة مشاطئة تقع ضمن الحوض السفلي للنهر. وعلى الرغم من هذا الاستبعاد، لم تُقدّم تركيا اعتراضًا رسميًا على الاتفاقية، ويُعزى ذلك إلى أنّ منظورها لمسألة مياه حوض العاصي يتجاوز البُعد الكمّي ليشمل البُعد الجيوسياسي.

فالاستخدام المكثّف للمياه في لبنان وسورية لا يترك أثرًا ملموسًا في الموارد المائية في الجزء التركي من الحوض، نظرًا إلى وفرة المياه في سهل العمق. لكنّ القلق التركي ينبع من فائض المياه الذي قد يهدّد الإنتاج الزراعي عبر إغراق سهل العمق. وقد حصل ذلك بعد تدمير المنشآت المائية العامة والخاصة في سورية، لا سيّما على يد قوات النظام وحلفائه[19]، إذ أدّى تراجع الاستخدام المكثّف للمياه في البلاد إلى زيادة تدفّقها نحو الأراضي التركية، ما أسفر عن إغراق مساحات زراعية واسعة[20]، وتكرّر ذلك على مدى سنوات.

ومن ناحية أخرى، يتصدّر البعد الجيوسياسي العلاقات السورية – التركية فيما يتعلّق بحوض العاصي، حيث عدّت سورية ملف مياه النهر قضيّة داخلية، فهي لا تعترف رسميًا بضمّ لواء إسكندرون إلى تركيا. ومن هذا المنطلق، كانت سورية تعتبر الحوض بكامله جزءًا من أراضيها. غير أنّ التحولات التي طرأت على السياسة الإقليمية، بعد اغتيال الحريري، وما تلاها من عزلة دولية للنظام السوري، دفعت دمشق إلى إعادة النظر في موقفها تجاه تركيا، بحثًا عن شريك إقليمي. وتجسّد هذا التحوّل في موافقة سورية على بناء "سدّ الصداقة" على الحدود السورية – التركية، وهو مشروع مشترك مع أنقرة يُعدّ اعترافًا ضمنيًا بالسيادة التركية على إقليم إسكندرون.

من هنا، يمكن القول إنّ العلاقة السورية – التركية حول نهر العاصي هي انعكاس لتوازنات إقليمية متغيّرة أكثر من كونها نموذجًا لتعاون مائي مستدام، ما يجعل إدراج هذا البعد أمرًا ضروريًا في أيّ تحليل استراتيجي للتحديات والفرص المرتبطة بإدارة الحوض المشترك.

تاسعًا: حوض العاصي بين التحديات السياسية وفرص الحوكمة الإقليميّة

في ظل التعقيدات البنيويّة والسياسية التي تحيط بإدارة مياه حوض العاصي، تبرز ضرورة الحفاظ على اتفاقية عام 2002، بدلًا من الانخراط في مساعٍ غير مجدية لإلغائها أو المطالبة بإعادة التفاوض حولها. فالأَوْلى توجيه الطاقات نحو تطبيق فعّال وتشاركيّ لهذه الاتفاقية، يستند إلى آليات تقنية ومؤسساتيّة مستدامة تضمن استمرارية التعاون وتعزّز مبادئ الانتفاع المنصف والمشترك بالموارد المائية العابرة للحدود.

يتطلّب هذا التوجّه تفعيل دور اللجان الفنيّة المشتركة اللبنانية – السورية، من خلال تزويدها بالمعدات اللازمة للرصد الهيدرولوجي، وتمكينها من جمع البيانات الدقيقة وتبادلها، وتطوير أنظمة للإنذار المبكر للتعامل مع الظواهر المناخية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات. ومن شأن هذه الخطوات أن تُعزز التخطيط المائي المشترك بين البلدين، وتقوّي قدرتهما على التكيّف مع آثار التغيّرات المناخية.

وبالتوازي، تبرز أهميّة إشراك المجتمعات المحليّة في إدارة الموارد المائية، بوصفها فاعلًا رئيسًا في تحقيق الاستدامة وضمان العدالة في التوزيع. كما أنّ تفعيل القوانين الوطنية ذات الصلة والالتزام الجادّ بروح اتفاقية عام 2002 ونصّها، يشكّلان شرطًا أساسيًا لحماية حوض العاصي والحفاظ على موارده على المدى الطويل.

---

19 Haj Asaad & Jaubert.

20 Ahmed Haj Asaad & Omar Shamaly, "The Effects of the Conflict in the Orontes River Basin in Syria," in: Aysegül Kibaroglu & Ronald Jaubert (eds.), *Water Resources Management in the Lower Asi-Orontes River Basin: Issues and Opportunities* (Istanbul: IHEID & MEF, 2016), pp. 11–18.

في ظلّ هشاشة السياق الإقليمي، تتزايد الحاجة إلى تبنّي دبلوماسية مائية مسؤولة تفصل بين الموارد المائية والخلافات السياسية، وتعتمد المسار الفني والمؤسساتي بوصفه أداةً لبناء الثقة وتعزيز التعاون بين الدول المتشاطئة. ويقتضي ذلك تحييد الإدارة المائية عن التجاذبات السياسية، وتكريس مبادئ الشفافية والكفاءة والحوكمة الرشيدة.

من جهة أخرى، تتطلّب المعالجة الجذرية لمشكلات حوض العاصي تفكيك شبكات النفوذ التي استفادت، خلال فترة الهيمنة السياسية – الاستخباراتية السورية على لبنان، من تلاشي الحدود الواضحة بين البلدَيْن لاستنزاف الموارد المائية وتعزيز الاستقطاب المجتمعي وتأجيج التوترات الثنائية. وتؤكد هذه التجربة على ضرورة اعتماد نهج إصلاحي شامل يقوم على سيادة القانون وتعزيز التعاون العابر للحدود، بما يحدّ من أضرار هذه الشبكات على المدى الطويل.

وفي الإطار الإقليمي الأوسع، ينبغي أن ترتكز جهود إعادة الإعمار في حوض العاصي على مقاربة ثلاثية الأطراف تشمل تطوير البنية التحتية للموارد المائية. ويتطلّب ذلك تنسيقًا بين الدول المتشاطئة، يشمل إعادة تأهيل شبكات الريّ في سورية، وإطلاق مشروع بناء سدّ الهرمل في لبنان، واستكمال تنفيذ سدّ الصداقة على الحدود السورية – التركية. وتُعدّ هذه المشاريع خطوة أولى نحو حوكمة مائية إقليميّة تستند إلى الثقة المتبادلة، مع ضمان تعويض عادل للمتضررين، بما يرسّخ أسس التنمية المتوازنة والاستقرار المجتمعي في كامل الحوض.

خاتمة

تكشف دراسة حالة حوض العاصي عن التوترات العميقة بين الاعتبارات السياسية والاحتياجات التنموية، وتُظهر أن الاتفاقيات المائية، في غياب الإرادة السياسية لتنفيذها ومؤسسات الحوكمة الفعّالة، قد تتحوّل إلى أطر شكليّة عاجزة عن ضبط استغلال الموارد وضمان عدالة توزيعها. فعلى الرغم من توقيع اتفاقية بين سورية ولبنان، ظلّت الممارسات الفعلية بعيدة عن مقتضياتها، حيث فشلت الدولتان في ترجمة بنودها إلى آليات تنفيذية فاعلة، بسبب تعقيدات السلطة، وغياب الشفافية، واستمرار عمل شبكات النفوذ العابرة للحدود.

لقد بيّنت التجربة أنّ النصوص القانونية، مهما بلغت دقّتها، تظلّ غير كافية ما لم تُدعَم ببنية مؤسسية مستقلّة وقدرة تنفيذية حقيقية، تعمل في إطار من الثقة المتبادلة والمساءلة. وأظهرت أنّ غياب التخطيط المتكامل وضعف التنسيق بين المستويات السياسية والفنية يؤديان إلى استنزاف الموارد وتفاقم الأزمات الاجتماعية والبيئية، ويحولان دون تحقيق التنمية المنشودة في المناطق الطرفية، التي غالبًا ما تُستغل سياسيًا من دون أن تنال حصة عادلة من الاستثمار والخدمات.

وفي ظلّ التحوّلات الجيوسياسية الراهنة والضغوط المتصاعدة على الموارد المائية، يظل الحفاظ على الاتفاقية القائمة وتفعيلها الخيار الأجدى، شريطة تبنّي مقاربة جديدة تقوم على شراكة حقيقية بين الدول المتشاطئة، وتعزيز الحوكمة الإقليمية بمشاركة المجتمعات المحلية، وتفكيك الهياكل الزبائنية التي عطّلت التنمية وعدالة التوزيع طيلة عقود.

تُظهر الورقة أنّ العلاقات اللبنانية - السورية والسورية – التركية حول نهر العاصي هي انعكاس لتوازنات جيوسياسية إقليميّة أكثر من كونها نموذجًا لتعاون مائي مستدام، ما يجعل إدراج هذا البعد أمرًا ضروريًا في أيّ تحليل استراتيجي للتحديات والفرص المرتبطة بإدارة الحوض المشترك. من هنا، تبرز أهمية تحييد ملف المياه عن الصراعات السياسية، وتعزيزه باعتباره مجالاً للتعاون الفني والدبلوماسي، في مسعى لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار في المنطقة، لا سيّما إذا أُرفق ذلك بإطلاق عملية إعادة إعمار متكاملة في الحوض، وبإجراء إصلاح مؤسسي عابر للحدود يحترم السيادة، ويستند إلى مبادئ القانون الدولي، ويضع العدالة المائية في جوهر أولوياته.

المراجع

العربية

حج أسعد، أحمد. "الأمن المائي العربي بين الإدارة المؤسساتية والإرادة السياسية: دراسة حالة سورية". **حكامة**. مج 5، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 2024).

الأجنبية

Haj Asaad, Ahmed. "Bassin de l'Oronte: L'eau dans la stratégie du développement, du conflit et de la reconstruction." PhD Theses, University of Lausanne. Lausanne - Switzerland, 2022.

_____. "Hydropolitics and Peacebuilding in Syria's Reconstruction: Towards a New Economic–Environmental Model of Regional Water Sharing." paper presented at Syria After Assad workshop. The Project on Middle East Political Science (POMEPS). forthcoming 2025.

Haj Asaad, Ahmed & Ronald Jaubert. "Geostrategic Stakes and the Impact of the Conflict in the Orontes River Basin." *Confluences Méditerranée*. vol. 89, no. 2 (2014).

Jaubert, Ronald et al. (eds.). *Atlas of the Orontes River Basin*. 2nd ed. Geneva: IHEID & Geo Expertise, 2022.

Kaissi, Tammam. "Invalidating the Orontes River Treaty in the Context of Middle Eastern Politics." *Georgetown International Environmental Law Review*. vol. 26 (2014).

Kanj, Hamade et al. "De part et d'autre de la frontière libano-syrienne: Les mutations de l'agriculture du Haut Oronte." *Confluences Méditerranée*. no. 92 (20151/).

Kibaroglu Aysegül & Ronald Jaubert (eds.). *Water Resources Management in the Lower Asi-Orontes River Basin: Issues and Opportunities*. Istanbul: IHEID & MEF, 2016.

Ministry of Water Resources – Syria. *Groundwater Regulation Law*. Damascus: 1999.

Mostert, E. & J. Warner (eds.). *International Water Security*. Berlin: Springer, 2012.

Peterson, Christopher. "On the Need for Including Groundwater Allocation in Future Negotiations on the Orontes." *Journal of Water Resource and Protection*. vol. 14, no. 11 (2022).

Republic of Lebanon & Syrian Arab Republic. *Agreement on the Sharing of Orontes River Waters.* 2002.

Zeitoun, Mark & Naho Mirumachi. "Transboundary Water Interaction I: Reconsidering Conflict and Cooperation." *International Environmental Agreements*. vol. 8, no. 4 (2008).

Zwahlen, François et al. "Groundwater Flows in the Orontes River Basin and Groundwater in the Syria–Lebanon Water Sharing Agreement." paper presented at Diktas: Karst without Boundaries Conference, Trebinje. Bosnia and Herzegovina, June 2014.